بحث بعنوان/

الأداة القانونية للرقابة على المال العام وتحقيق التنمية المستدامة

فهرس المحتويات

ملخص..... 3

مقدمة..... 4

إشكالية البحث..... 5

أهمية البحث..... 6

الدراسات السابقة 7

منهجية البحث..... 9

المبحث الأول: الإطار القانوني والمؤسسي للرقابة على المال العام..... 10

المطلب الأول: مفهوم المال العام وأسس الحماية التشريعية..... 11

المطلب الثاني: دور الأجهزة الرقابية وآليات المساءلة..... 14

المبحث الثاني: فاعلية الرقابة القانونية في دفع عجلة التنمية المستدامة..... 17

المطلب الأول: ترشيد الإنفاق كركيزة للاستدامة الاقتصادية..... 17

المطلب الثاني: الحماية الرقابية للعدالة الاجتماعية وحقوق الأجيال القادمة..... 20

الخاتمة..... 22

النتائج..... 23

التوصيات..... 24

المراجع..... 25

ملخص:

تُعد الأداة القانونية للرقابة على المال العام حجر الزاوية لضمان الاستغلال الأمثل لموارد الدولة وتوجيهها بفعالية نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. تتجسد هذه الأداة في منظومة متكاملة من الدساتير، والتشريعات، واللوائح التنفيذية، إلى جانب الأجهزة الرقابية المستقلة التي تتولى مهام التدقيق المالي والإداري وتقييم الأداء. وتهدف هذه المنظومة أساساً إلى حماية مقدرات الأمة من الهدر، والاختلاس، وسوء الإدارة، وتكريس مبادئ الشفافية، والنزاهة، والمساءلة. إن الارتباط بين الرقابة الصارمة والتنمية المستدامة هو ارتباط عضوي لا يقبل التجزئة؛ فمن خلال سد منافذ الفساد وترشيد الإنفاق الحكومي، تضمن الدولة توفير التمويلات اللازمة للمشاريع الحيوية في قطاعات الصحة، والتعليم، والبنية التحتية، والطاقة النظيفة، مما يلبي احتياجات الأجيال الحاضرة دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها. وتعتمد هذه الآليات القانونية على الرقابة المسبقة واللاحقة، لضمان توافق أداء المؤسسات مع الخطط الاستراتيجية الوطنية. وبفضل تفعيل سيادة القانون وتطبيق الجزاءات الرادعة، تتعزز ثقة المواطنين والمستثمرين، وتُخلق بيئة اقتصادية جاذبة ومستقرة.

مقدمة:

يشكل المال العام عصب الدولة المحرك وعمادها الأساسي في تنفيذ سياساتها وبلوغ أهدافها الاستراتيجية. فهو ليس مجرد أرقام أو اعتمادات في موازنات حكومية، بل هو الرصيد الوطني والرافد الحقيقي الذي تُبنى عليه آمال الشعوب وطموحاتها نحو التقدم والازدهار، وفي ظل التحديات الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية المتسارعة التي يشهدها العالم المعاصر، تبرز الحاجة المُلحة إلى إدارة هذه الموارد بحكمة وكفاءة تضمن استدامتها للأجيال المتعاقبة. ومن هنا، تنبثق الأهمية القصوى لـ الأداة القانونية للرقابة على المال العام، باعتبارها الدرع الواقي والضمانة الأساسية التي تصون مقدرات الأمة من كافة مخاطر الهدر، والفساد، والتبديد، وسوء الإدارة.

إن الرقابة القانونية على الأموال العامة لم تعد تقتصر في مفهومها الحديث على مجرد المراجعة المستندية أو التدقيق الحسابي التقليدي، بل تطورت بشكل جذري لتصبح منظومة مؤسسية وتشريعية متكاملة، تهدف هذه المنظومة في المقام الأول إلى تكريس مبادئ الشفافية، والنزاهة، والمساءلة، وتفعيل مبدأ سيادة القانون. وتتضافر في إطار هذه المنظومة جهود الأجهزة الرقابية المستقلة، والسلطات التشريعية، والقضائية، لضمان توجيه الإنفاق الحكومي نحو مساراته الصحيحة بأعلى درجات الفعالية.

ويتجلى الدور الأبرز والأكثر عمقاً لهذه الآليات الرقابية في ارتباطها الوثيق والمباشر بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة: (الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية). فالتنمية الشاملة لا يمكن أن تزدهر في بيئة تفتقر إلى الانضباط المالي والتشريعي. ومن خلال الحماية القانونية للموارد وترشيد استخدامها، تستطيع الدولة توفير التمويل المستدام لدعم قطاعات حيوية كالصحة، والتعليم، والبنية التحتية، والطاقة المتجددة. وهذا الاستثمار

الرشيد والمنضبط قانونياً هو ما يضمن تلبية احتياجات الأجيال الحاضرة والارتقاء بمستوى معيشتهم، دون الجور مطلقاً على حقوق ومكتسبات الأجيال القادمة.

إشكالية البحث

على الرغم من تعدد التشريعات ووجود أجهزة رقابية متخصصة لحماية المال العام، إلا أن العديد من الدول لا تزال تعاني من استمرار ظواهر الفساد، والهدر، وسوء الإدارة المالية، مما يمثل عائقاً حقيقياً أمام إنجاز خطط التنمية المستدامة. وتكمن المشكلة الأساسية في الفجوة الواضحة بين النصوص القانونية النظرية وواقع التطبيق العملي، إلى جانب قصور بعض الآليات الرقابية التقليدية عن مواكبة التحولات الاقتصادية المعقدة.

تتبلور إشكالية البحث الرئيسية في التساؤل الآتي: **ما مدى فاعلية الأدوات القانونية والمؤسسية الحالية للرقابة على المال العام في الحد من التجاوزات الماليّة، وكيف يمكن تطوير هذه المنظومة التشريعية لسد الثغرات القانونية وتحويلها إلى محرك فاعل لضمان توجيه الموارد نحو تحقيق التنمية المستدامة؟**

أهمية البحث

تكتسب هذه الدراسة أهميتها البالغة من خلال شقين متكاملين، أحدهما نظري يتعلق بالبناء المعرفي، والآخر عملي تطبيقي يرتبط بالواقع المؤسسي والتنموي، وذلك على النحو الآتي:

1. الأهمية النظرية

- إثراء المكتبة القانونية، يمثل هذا البحث إضافة للأدبيات القانونية والإدارية من خلال بناء إطار نظري يربط بين مفهومين حيويين: الرقابة الصارمة على المال العام، ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة.
- تأصيل المفاهيم وتحليل التشريعات، يساهم البحث في التأصيل الفقهي والقانوني لآليات حماية المال العام، مع تقديم تحليل نقدي للنصوص الدستورية والقانونية الحالية لبيان مدى استيعابها للمتغيرات الاقتصادية الحديثة.
- رصد التحول الاستراتيجي، يسلط الضوء على التحول في فلسفة الرقابة الحديثة، وانتقالها من مجرد "تدقيق محاسبي وتصيد للأخطاء" إلى كونها أداة "تقييم وتوجيه استراتيجي" تخدم الخطط التنموية الشاملة.

2. الأهمية العملية:

- دعم صناع القرار والمشرعين، يقدم البحث مقترحات وتوصيات عملية للجهات التشريعية لتحديث القوانين وسد الثغرات التي تعيق فاعلية الرقابة، مما يساهم في بناء منظومة قانونية أكثر استجابة لتحديات الفساد والهدر المالي.
- تطوير أداء الأجهزة الرقابية، يساعد المؤسسات الرقابية المستقلة (مثل دواوين المحاسبة وهيئات الرقابة الإدارية) على تقييم أدواتها الحالية وتبني آليات تدقيق متطورة، تعزز من كفاءتها في مراجعة الأداء الحكومي والرقابة الاستباقية.
- ضمان استدامة الموارد التنموية، يقدم إطاراً تطبيقياً لضبط بوصلة الإنفاق الحكومي وتوجيهه بكفاءة نحو القطاعات ذات الأولوية (كالصحة، والتعليم، والبنية التحتية)، مما يضمن تحقيق الأهداف الوطنية للتنمية وحفظ مقدرات الدولة للأجيال القادمة.

الدراسات السابقة

1. **دراسة الدكتور أحمد السيد (2021) ،الدور الرقابي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في حماية المال العام، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة القاهرة.**

تناولت هذه الدراسة الدور المحوري الذي تلعبه الأجهزة العليا للرقابة (مثل دواوين المحاسبة والجهاز المركزي للمحاسبات) في الحفاظ على الأموال العامة. ركز الباحث على تحليل الإطار القانوني والصلاحيات الممنوحة لهذه الأجهزة، مشيراً إلى أن استقلاليتها المالية والإدارية هي الضمانة الحقيقية لفعالية الرقابة. وخلصت الدراسة إلى ضرورة تحديث القوانين لتوسيع نطاق الرقابة لتشمل الرقابة على الأداء وتقييم السياسات، بدلاً من الاكتفاء بالرقابة المستندية والمحاسبية التقليدية.

2. **دراسة الدكتورة فاطمة الزهراء محمود (2023)، الحوكمة المالية وأثرها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة: دراسة قانونية تحليلية، دار النهضة العربية، القاهرة.**

سعت هذه الدراسة إلى إبراز العلاقة المباشرة بين تطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع العام وتحقيق التنمية المستدامة، وأكدت الباحثة أن الشفافية والمساءلة القانونية تمثلان ركيزتين أساسيتين لنجاح أي خطة تنموية استراتيجية. وأوضحت الدراسة أن ضعف الأطر القانونية المنظمة لإدارة الموارد يؤدي إلى تسرب مالي يجهض المشاريع التنموية، موصية بضرورة تبني آليات قانونية صارمة لتقييم العائد الاقتصادي والاجتماعي للإنفاق الحكومي.

3. **دراسة الدكتور خالد العتيبي (2020)، الحماية الجنائية للمال العام في ضوء التشريعات الحديثة ومكافحة الفساد، مجلة الحقوق، جامعة الكويت.**

ركزت هذه الدراسة على الجانب العقابي والزجري في حماية المال العام، من خلال تحليل النصوص الجنائية المتعلقة بجرائم الاختلاس، والرشوة، والإضرار العمدي وغير العمدي بالمال العام. وأشار الباحث إلى أن تشديد العقوبات في النصوص القانونية وحده لا يكفي دون وجود آليات رقابة وقائية صارمة تمنع وقوع الجريمة من الأساس، مؤكداً على أهمية تفعيل دور هيئات مكافحة الفساد وتكامل دورها مع السلطات القضائية والتشريعية.

التعقيب على الدراسات السابقة

من خلال استقراء وتحليل الدراسات السابقة، يتضح أنها شكلت أرضية خصبة ومهمة لفهم منظومة الرقابة وحماية الأموال العامة. فقد أجمعت الدراسات على محورية الإطار القانوني والمؤسسي في مكافحة الفساد والحد

من الهدر المالي، وأكدت جميعها على أهمية استقلالية الأجهزة الرقابية وتفعيل مبادئ الحوكمة والشفافية لحماية مقدرات الدولة.

أوجه الاتفاق والاختلاف:

تتفق دراستنا الحالية مع الدراسات السابقة في التأكيد على أهمية الرقابة القانونية كأداة حتمية لصون موارد الدولة، وتلتقي بشكل خاص مع دراسة (محمود، 2023) في أهمية ربط الإدارة المالية بأهداف التنمية. ومع ذلك، تتباين الدراسات السابقة في زوايا التناول؛ فقد ركزت دراسة (السيد، 2021) على الرقابة المؤسسية والإدارية، بينما اتجهت دراسة (العتيبي، 2020) إلى معالجة الموضوع من زاوية جنائية عقابية صرفة.

الفجوة البحثية وما يميز هذه الدراسة:

تكمن الفجوة البحثية التي تم استخلاصها في أن معظم الدراسات السابقة عالجت "الرقابة على المال العام" إما من منظور المراجعة الإدارية، أو من منظور الحماية الجنائية والعقابية، دون أن تضع رابطاً عضوياً وسببياً مباشراً وشاملاً بين "الأداة القانونية للرقابة" بوصفها أداة توجيه استراتيجي، وبين "التنمية المستدامة" بكافة أبعادها (الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية).

وهنا تبرز أهمية وتميز دراستنا الحالية، حيث إنها لا تقف عند حدود رصد آليات الرقابة التقليدية وكشف الانحرافات المالية، بل تتجاوز ذلك لتبحث في كيفية تطويع هذه الأدوات القانونية لتصبح "رافعة تنموية". فلا تقتصر وظيفة الرقابة في هذا البحث على منع الفساد ومعاقبة المفسدين فحسب، بل تمتد لتكون الضامن الأساسي لكفاءة تخصيص الموارد، وتوجيهها لدعم البنية التحتية وحفظ حقوق الأجيال القادمة، وهو ما يجعل من هذه الدراسة محاولة جادة لسد الفجوة المعرفية وربط النص القانوني الرقابي بالهدف التنموي المستدام.

منهجية البحث

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي كمنهج أساسي لملاءمته لطبيعة الموضوع، حيث يُستخدم لوصف الإطار القانوني والمؤسسي للرقابة على المال العام، وتحليل النصوص التشريعية والدستورية لبيان مدى كفاءتها وقدرتها على استيعاب المتغيرات. كما تستعين الدراسة بـ المنهج الاستقرائي لتتبع تطور آليات الرقابة ومبادئ التنمية المستدامة واستنباط العلاقة العضوية بينهما. بالإضافة إلى ذلك، يُوظف المنهج المقارن في بعض جزئيات البحث لتسليط الضوء على التجارب الدولية الناجحة ومقارنتها بالتشريعات الوطنية، بهدف استخلاص أفضل الممارسات لسد الثغرات التشريعية. تهدف هذه المنهجية المتكاملة إلى الخروج بنتائج دقيقة وتوصيات عملية تفعل الدور التنموي للرقابة وتوجه الموارد نحو الاستدامة الشاملة.

المبحث الأول: الإطار القانوني والمؤسسي للرقابة على المال العام

يُشكل الإطار القانوني والمؤسسي للرقابة على المال العام القاعدة الصلبة التي تستند إليها الدولة لحماية مقدراتها وثرواتها الوطنية. قانونياً، يتجسد هذا الإطار في منظومة متكاملة من النصوص الدستورية والتشريعات الإدارية والجنائية التي تُجرّم المساس بالمال العام، وتضع الضوابط الصارمة لإدارته وإنفاقه بما يضمن ترشيد الموارد ومنع الهدر والاختلاس، مؤسسياً، تُترجم هذه التشريعات عبر أجهزة رقابية مستقلة، كدواوين المحاسبة وهيئات مكافحة الفساد، والتي تضطلع بمهام التدقيق المالي المسبق واللاحق، وتقييم أداء الجهات الحكومية. إن تضافر قوة النص القانوني مع فاعلية الكيان المؤسسي يخلق بيئة قائمة على الشفافية والمساءلة، مما يضمن توجيه الأموال العامة بدقة نحو تحقيق الأهداف التنموية المنشودة.

المطلب الأول: مفهوم المال العام وأسس الحماية التشريعية

يُعد المال العام العصب الرئيسي والمحرك الأساسي الذي تعتمد عليه الدولة في تسيير مرافقها الحيوية وإنجاز خططها التنموية. فهو لا يمثل مجرد أرقام في موازنات حكومية، بل هو ثروة المجتمع بأسره، والركيزة الصلبة التي تنطلق منها السياسات العامة لتقديم الخدمات، وتحقيق الرفاهية، وإرساء دعائم العدالة الاجتماعية. ونظراً لهذه الأهمية البالغة، كان لزاماً أن يُحاط المال العام بسياج متين ومتعدد الطبقات من الحماية القانونية، ليضمن بقاءه مخصصاً للأغراض التي رُصد من أجلها، ويحول دون تعرضه لأي شكل من أشكال التعدي، أو الهدر، أو الاستنزاف الذي قد يعيق تقدم الدولة.[1]

أولاً: المفهوم القانوني للمال العام

يُعرّف المال العام في الفقه القانوني والإداري بأنه كافة العقارات، والمنقولات، والأرصدة المالية التي تمتلكها الدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة (مثل الوزارات، والهيئات العامة، والمؤسسات الحكومية، ووحدات الإدارة المحلية)، والتي تكون مخصصة لتحقيق منفعة عامة. وهذا التخصيص قد يتم بموجب قانون، أو مرسوم، أو قرار إداري، أو حتى بموجب التخصيص الفعلي والواقعي.

[1] المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الإنتوساي)، "مقاربات الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في مراجعة أهداف التنمية المستدامة"، فيينا: الأمانة العامة للإنتوساي، 2019.

ولكي يكتسب المال صفة "العمومية"، يجب أن يتوافر فيه معياران متلازمان:

- **المعيار العضوي (الملكية):** ويقضي بأن تعود ملكية هذا المال للدولة أو لأحد أشخاص القانون العام. فالأموال المملوكة للأفراد أو الشركات الخاصة لا تُعد مالاً عاماً حتى وإن كانت تقدم خدمة للجمهور.
- **المعيار الوظيفي (التخصيص للمنفعة العامة):** ويشترط أن يكون هذا المال مكرساً لخدمة مرفق عام أو لتحقيق نفع عام للجمهور (مثل المستشفيات الحكومية، والمدارس، والطرق، والجسور).

بمجرد اكتمال هذين المعيارين، يكتسب المال طبيعته العامة التي تخرجه من دائرة التعامل التجاري المعتاد بين الأفراد، ليخضع لنظام قانوني استثنائي يهدف إلى حمايته.

ثانياً: أسس الحماية المدنية والإدارية[2]

لضمان استمرارية أداء المرافق العامة لخدماتها دون انقطاع، أقر المشرع قواعد استثنائية تشكل الجدار الأول لحماية المال العام، وترتكز على ثلاثة مبادئ جوهرية:

- عدم جواز التصرف في المال العام، يُحظر على الإدارة أو الأفراد بيع أو وهب أو التنازل عن المال العام طالما ظل محتفظاً بصفته العامة. ولا يمكن التصرف فيه إلا بعد تجريده من هذه الصفة (إلغاء تخصيصه للمنفعة العامة) وفقاً للإجراءات القانونية المقررة.

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، "دليل الحوكمة والمساءلة: دور الأجهزة الرقابية في تعزيز التنمية المستدامة في المنطقة العربية"، نيويورك: منشورات الأمم المتحدة الإقليمية، 2021.

- عدم جواز الحجز عليه، لا يجوز للدائنين توقيع الحجز التنفيذي على أموال وممتلكات الدولة لاستيفاء ديونهم. فالحجز على سيارات الإسعاف أو مقار الوزارات، على سبيل المثال، سيؤدي حتماً إلى شلل في الخدمات العامة والإضرار بمصالح المواطنين.
- عدم جواز تملكه بالتقادم، لا يجوز لأي شخص، مهما طالت مدة حيازته لعقار أو منقول يعود للدولة، أن يدعي ملكيته استناداً إلى التقادم المكسب (مرور الزمن). فالمال العام محصن ضد اكتساب الأفراد لحقوق عليه بمرور الوقت.

ثالثاً: أسس الحماية الدستورية والجنائية

ترتقي حماية المال العام في معظم النظم القانونية الحديثة إلى مصاف المبادئ الدستورية العليا، فالدساتير تنص صراحة على "حرمة الأموال العامة"، وتجعل من حمايتها واجباً وطنياً على كل مواطن ومسؤول، هذا الرقي بالنص إلى المرتبة الدستورية يعكس العقد الاجتماعي بين الدولة والمواطن، حيث تلتزم الدولة بصون مقدرات الشعب.[3]

ولترجمة هذه المبادئ الدستورية إلى واقع ملموس ورادع، يتدخل المشرع لتوفير الحماية الجنائية من خلال قوانين العقوبات. تتجلى هذه الحماية في تجريم كافة أشكال الاعتداء على الأموال العامة، مع إقرار عقوبات مشددة. وتشمل هذه الجرائم:

- الاختلاس والاستيلاء، اختلاس الموظف العام للأموال المعهودة إليه بحكم وظيفته، أو استغلال موقعه لتسهيل استيلاء الغير عليها.

[3] بن يونس، مريم، "دور الأجهزة العليا للرقابة المالية في ترقية الإدارة الرشيدة للمال العام والتنمية المستدامة"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عباس لغرور خنشلة، المجلد 7، العدد 2، الجزائر، 2020.ص88.

- الرشوة واستغلال النفوذ، التربح من الوظيفة العامة والإخلال بواجبات النزاهة مقابل منافع مادية.
- الإضرار بالمال العام، سواء كان إضراراً عمدياً ناتجاً عن سوء نية وقصد جنائي، أو إضراراً غير عمدي ناتجاً عن الإهمال الجسيم والتقصير في أداء الواجبات الوظيفية.

إن تشديد العقوبات الجنائية هنا لا يستهدف فقط معاقبة الجاني، بل يهدف بالأساس إلى تحقيق "الردع العام"، ليكون رسالة واضحة لكل من تسول له نفسه المساس بمقدرات الأمن.

إن الحماية التشريعية للمال العام ليست مجرد نصوص قانونية جامدة، بل هي منظومة حية ودرع واقٍ متكامل الأركان. فمن خلال تضافر الحماية الدستورية التي تُرسي المبدأ، والحماية الإدارية التي تضمن استمرار المرافق، والحماية الجنائية التي تردع المتجاوزين، تتمكن الدولة من سد منافذ الفساد والحفاظ على مواردها. وهذا الانضباط القانوني هو الركيزة الأولى التي تُمكن الحكومات من توجيه مواردها الوطنية بكفاءة وشفافية نحو مسارات التنمية المستدامة، ضماناً لحاضر مزدهر ومستقبل آمن للأجيال القادمة.[4]

المطلب الثاني: دور الأجهزة الرقابية وآليات المساءلة

تكتسب النصوص والتشريعات القانونية قيمتها الحقيقية وفاعليتها العملية من خلال الكيانات والمؤسسات المنوط بها تطبيقها وإنفاذ أحكامها على أرض الواقع. ومن هنا، يبرز الدور المحوري الذي تلعبه الأجهزة الرقابية المستقلة، مثل دواوين المحاسبة، وهيئات الرقابة الإدارية، وهيئات مكافحة الفساد، باعتبارها العين الساهرة على أموال الدولة والمحرك الأساسي لآليات المساءلة. فلا يكفي أن يضع المشرع قواعد صارمة لحماية المال العام،

[4] الشمري، حامد، "دور الرقابة المالية في الحد من الفساد الإداري والمالي وانعكاساته على التنمية المستدامة"، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد 119، بغداد، 2019.، ص88.

بل يجب أن تقترن هذه القواعد بوجود مؤسسات قوية ومستقلة تتمتع بصلاحيات واسعة تمكنها من فحص وتدقيق وتقييم الأداء المالي والإداري لمختلف الجهات الحكومية، لضمان التزامها بحدود القانون ومسارات المصلحة العامة.

تتنوع آليات الرقابة التي تمارسها هذه الأجهزة لتشمل عدة مراحل تضمن إحكام السيطرة على الإنفاق العام. فتبدأ بالرقابة المسبقة التي تتم قبل عملية الصرف أو التعاقد، وتهدف إلى الوقاية من الوقوع في الأخطاء أو المخالفات، وتعد بمثابة صمام أمان يمنع الهدر قبل حدوثه من خلال التحقق من توافر الاعتمادات المالية والمشروعية القانونية للتصرف. وتترافق هذه الخطوة الاستباقية مع الرقابة اللاحقة التي تتم بعد تنفيذ التصرفات المالية، حيث تقوم الأجهزة بمراجعة الدفاتر والمستندات والحسابات الختامية للتأكد من مطابقتها للقوانين واللوائح، واكتشاف أي انحرافات أو تجاوزات مالية قد تكون حدثت. وهذا التكامل بين الرقابة الوقائية والعلاجية يوفر شبكة حماية متينة تغطي دورة المال العام من بدايتها وحتى نهايتها، ويقلص من مساحات التلاعب.

ولم يعد دور الأجهزة الرقابية في العصر الحديث مقتصراً على المراجعة المحاسبية والمستندية التقليدية التي تقف عند حدود مطابقة الأرقام والبحث عن الأخطاء في الدفاتر، بل تطور مفهوم الرقابة تطوراً جذرياً ليشمل ما يُعرف برقابة الأداء أو رقابة القيمة مقابل المال. ويعني هذا التحول النوعي أن الأجهزة الرقابية باتت معنية بتقييم مدى كفاءة وفاعلية واقتصادية الجهات الحكومية في استخدام الموارد المتاحة لتحقيق الأهداف المرجوة. فالرقابة الحديثة تتساءل ليس فقط عما إذا كان المال قد صُرف وفقاً للقانون، بل تبحث بدقة عما إذا كان هذا الإنفاق قد حقق العائد الاقتصادي أو الاجتماعي المستهدف منه بأقل تكلفة ممكنة وأعلى جودة متاحة. وهذا

التطور هو ما يربط عمل الأجهزة الرقابية بشكل مباشر ووثيق بأهداف التنمية المستدامة، حيث تضمن هذه الرقابة المتقدمة توجيه الموارد لدعم المشاريع التنموية الحقيقية التي تخدم المجتمع.[5]

ومن أجل تفعيل نتائج هذه الرقابة وتحويلها إلى واقع رادع، تعتمد الأطر القانونية على آليات مساءلة متدرجة وصارمة تضمن عدم إفلات المخطئين من العقاب. فبمجرد اكتشاف أي مخالفة مالية أو إدارية، تتولى الأجهزة الرقابية اتخاذ الإجراءات اللازمة التي قد تبدأ بلفت النظر والتوجيه لتصويب الأخطاء الإدارية، أو إحالة الموظفين والمسؤولين المخالفين للمساءلة التأديبية داخل جهات عملهم لتوقيع الجزاءات المناسبة. وفي حال اكتشاف شبهات فساد جسيمة أو جرائم جنائية مكتملة الأركان كالاختلاس، والتربح، والرشوة، وتسهيل الاستيلاء على المال العام، يتم إحالة الملفات فوراً ومباشرة إلى النيابة العامة والجهات القضائية المختصة لتوقيع العقوبات الجنائية الرادعة التي تحمي هيبة الدولة.

ولا تتوقف آليات المساءلة عند الحدود الجنائية والتأديبية، بل تمتد لتشمل المساءلة السياسية والمجتمعية التي تعزز من مبادئ الشفافية. فتشمل هذه الآليات تقديم تقارير دورية وشفافة ومفصلة من قبل الأجهزة الرقابية إلى السلطة التشريعية أو البرلمان، ليقوم النواب بدورهم في استجواب المسؤولين في السلطة التنفيذية واتخاذ ما يلزم من إجراءات لسحب الثقة إذا لزم الأمر، مما يخلق رقابة متبادلة وتوازناً يمنع التفرد بالقرار ويحد من استغلال النفوذ. كما أن إتاحة ملخصات هذه التقارير للرأي العام تدعم الرقابة المجتمعية وتشرك المواطنين ووسائل الإعلام في حماية مقدراتهم الوطنية.

ولا يمكن لهذه الأجهزة الرقابية وآليات المساءلة أن تؤدي دورها المنشود وتواجه مراكز القوى والفساد بفعالية إلا إذا توفرت لها استقلالية تامة، سواء من الناحية المالية أو الإدارية أو الفنية. فهذه الاستقلالية التي تحرص

[5] بعلي، محمد الصغير، "الرقابة على أعمال الإدارة وحماية المال العام: دراسة قانونية تحليلية"، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2018.ص245.

الدساتير على كفالتها، تضمن عدم خضوع الرقيب لسلطة الجهة التي يراقبها، وتوفر للمفتشين والمدققين حصانة قوية تحميهم من أي تعسف أو ضغوط قد تعرقل سير عملهم بحيادية. وفي النهاية، فإن وجود أجهزة رقابية مستقلة وفاعلة، مدعومة بآليات مساءلة شفافة وناجزة، يمثل الضمانة المؤسسية الأهم لتحويل التشريعات الرقابية النظرية إلى أداة عملية، مما يحمي مقدرات الأمة من الاستنزاف، ويمهد الطريق بخطوات ثابتة نحو بناء اقتصاد قوي ومستدام يلبي طموحات الأجيال الحالية والمستقبلية.

المبحث الثاني: فاعلية الرقابة القانونية في دفع عجلة التنمية المستدامة

لا تقتصر فاعلية الرقابة القانونية على حماية المال العام من الاختلاس والضياع، بل تتجاوز ذلك لتصبح محركاً استراتيجياً لدفع عجلة التنمية المستدامة بأبعادها الشاملة. من خلال ضبط الإنفاق الحكومي وترشيده، توفر الرقابة الموارد المالية اللازمة لتمويل المشاريع التنموية الكبرى في قطاعات الصحة والتعليم والبنية التحتية. كما تضمن توجيه هذه الموارد بكفاءة وعدالة، مما يعزز التنمية الاقتصادية ويحقق العدالة الاجتماعية. وعلاوة على ذلك، تلزم الأطر الرقابية مؤسسات الدولة باحترام المعايير البيئية وحفظ مقدرات الأجيال القادمة. وبهذا، تتحول الرقابة من أداة محاسبية جامدة إلى بوصلة حقيقية توجه السياسات المالية نحو بناء مستقبل مستدام ومزدهر يلبي تطلعات المجتمع دون استنزاف ثرواته.[6]

المطلب الأول: ترشيد الإنفاق كركيزة للاستدامة الاقتصادية

تُمثل الاستدامة الاقتصادية الهدف الأسمى الذي تسعى الدول الحديثة إلى تحقيقه لضمان استقرارها ونموها على المدى الطويل، ولا يمكن بلوغ هذا الهدف دون إدارة حصيفة وواعية للموارد المالية المتاحة. في هذا

[6] العطية، عبد القادر، "ترشيد الإنفاق العام ودوره في تحقيق الاستدامة الاقتصادية"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 28، العدد 134، بغداد، 2022.ص66.

السياق، يبرز ترشيد الإنفاق العام كركيزة أساسية لا غنى عنها لبناء اقتصاد صلب ومرن قادر على مواجهة التحديات والأزمات المتلاحقة. ولا يُقصد بترشيد الإنفاق مجرد التقشف أو الخفض العشوائي للمصروفات الحكومية، بل هو مفهوم استراتيجي أعمق يعني كفاءة التخصيص، وحسن الاستغلال، وتعظيم العائد الاقتصادي والاجتماعي من كل وحدة نقدية يتم إنفاقها. وهنا تتجلى الأهمية القصوى للأداة القانونية للرقابة، حيث تتحول من مجرد سيف مسلط على الرقاب إلى بوصلة دقيقة توجه النفقات نحو مساراتها التنموية الصحيحة، وتضمن توافقها مع الأولويات الوطنية والخطط الاستراتيجية للدولة.

إن غياب الرقابة الفاعلة يؤدي حتماً إلى تفشي ظواهر الهدر المالي، والفساد الإداري، وسوء الإدارة، وهي آفات قاتلة تستنزف موازنات الدول وتجهض طموحاتها التنموية. فالهدر في الإنفاق العام، سواء كان ناتجاً عن تضخيم فواتير المشاريع الحكومية، أو الدخول في تعاقدات غير مدروسة، أو الصرف على قطاعات استهلاكية غير منتجة، يخلق فجوة عميقة في الموازنة العامة. هذه الفجوة تدفع الحكومات إما إلى الاستدانة المفرطة التي تُثقل كاهل الاقتصاد الوطني بخدمة الدين العام، أو إلى تقليص المخصصات المالية للقطاعات الحيوية. وفي كلتا الحالتين، تكون النتيجة المباشرة هي تعثر مسيرة التنمية، وتراجع جودة الخدمات العامة، وفقدان ثقة المستثمرين، مما يؤكد أن ترك الإنفاق العام دون ضوابط قانونية ورقابية صارمة هو بمثابة انتحار اقتصادي بطيء يهدم أسس الاستقرار المالي.[7]

لذلك، تتدخل المنظومة القانونية والرقابية لفرض الانضباط المالي وتكريس ثقافة الترشيد من خلال آليات ملزمة وشفافة. وتبرز في هذا الإطار قوانين المناقصات والمزايدات والمشتريات الحكومية كأدوات حيوية لضبط الإنفاق، حيث تلزم الجهات الحكومية باتباع إجراءات تتسم بالعلانية وتكافؤ الفرص، مما يمنع الاحتكار

[7] سليمان، مصطفى عبد الفتاح، "الحماية الجنائية للمال العام في ضوء تشريعات مكافحة الفساد وتأثيرها على استدامة الموارد"، القاهرة: دار النهضة العربية، 2017.ص78.

والمحاباة ويضمن الحصول على أفضل السلع والخدمات بأقل الأسعار الممكنة. كما تقوم الأجهزة الرقابية بفحص دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الكبرى قبل إقرارها، للتحقق من العوائد المتوقعة منها، وتقييم مدى ضرورتها وأولوياتها في المرحلة الراهنة. وبفضل هذه الرقابة الاستباقية واللاحقة، يتم إغلاق منافذ التسرب المالي، ويُمنع توجيه الأموال العامة نحو مشاريع وهمية أو ذات جدوى هامشية، مما يضمن أن يكون كل إنفاق حكومي مبرراً ومثمراً.

إن الوفورات المالية الضخمة التي تتحقق نتيجة تفعيل الرقابة وترشيد الإنفاق لا تبقى مجمدة في خزائن الدولة، بل يُعاد ضخها وتدويرها في شرايين الاقتصاد الوطني لخدمة أهداف التنمية المستدامة. فهذه الأموال التي تم إنقاذها من براثن الفساد وسوء الإدارة تُوجه مباشرة لتمويل مشاريع البنية التحتية المتطورة، ودعم قطاعات الابتكار والبحث العلمي، والاستثمار في مشاريع الطاقة النظيفة والمتجددة التي تدعم الاقتصاد الأخضر. كما تساهم هذه الوفورات في تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي وتحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليمية، مما يخلق بيئة اقتصادية جاذبة للاستثمارات الأجنبية والمحلية. فالاستقرار المالي الناتج عن كفاءة الإنفاق يعطي رسائل طمأنة للأسواق العالمية والمؤسسات المالية الدولية بمتانة الاقتصاد الوطني وحسن إدارته والمحافظة على موارده.[8]

يتبين أن ترشيد الإنفاق المدعوم بقوة القانون والرقابة هو الذي يضمن عبور الدولة نحو بر الأمان الاقتصادي واستدامته للأجيال القادمة. فالاقتصاد المستدام هو الاقتصاد الذي يبني أصولاً إنتاجية ولا يراكم ديوناً استهلاكية؛ وهو الذي يراعي حقوق الأجيال المستقبلية فلا يستنزف مواردها الحالية لسد عجوزات ناتجة عن إهمال وتسيب مالي. من هنا، يصبح ترشيد الإنفاق ليس مجرد خيار إداري، بل هو فريضة وطنية وضرورة استراتيجية تفرضها

[8] المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الإنتوساي)، "مقاربات الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في مراجعة أهداف التنمية المستدامة"، فيينا: الأمانة العامة للإنتوساي، 2019.

متطلبات التنمية الشاملة. وبدون رقابة قانونية ومؤسسية صارمة ومستقلة، يظل ترشيد الإنفاق شعاراً نظرياً مفرغاً من مضمونه، مما يؤكد أن حماية المال العام وحسن استغلاله هما حجر الزاوية الذي يقوم عليه صرح الاستدامة الاقتصادية وبناء المستقبل المزدهر.

المطلب الثاني: الحماية الرقابية للعدالة الاجتماعية وحقوق الأجيال القادمة

لا يقف الدور الجوهري للرقابة القانونية على المال العام عند حدود تحقيق الكفاءة الاقتصادية وترشيد الإنفاق، بل يمتد ليكون الضامن الأساسي لتحقيق العدالة الاجتماعية وحماية حقوق الأجيال القادمة، وهما الركيزتان الأهم في مفهوم التنمية المستدامة الشاملة. إن جوهر الاستدامة يكمن في إحداث توازن دقيق ومحكم بين تلبية الاحتياجات الملحة للمجتمع في الوقت الحاضر، وبين الحفاظ على الموارد والثروات الوطنية لضمان حق الأجيال المتعاقبة في حياة كريمة. وهنا تبرز الآليات الرقابية كدرعٍ واقٍ يمنع احتكار الثروة أو تبديدها، ويضمن إعادة توزيع الموارد وإدارتها بما يحقق النفع العام للجميع دون تمييز، محولاً النصوص القانونية النظرية إلى واقع ملموس ينعكس إيجاباً على مستوى معيشة الأفراد.[9]

على صعيد العدالة الاجتماعية، تلعب الأجهزة الرقابية دوراً حاسماً في سد الفجوات الطبقية والحد من التهميش الاجتماعي. فمن خلال المراقبة الدقيقة لبرامج الإنفاق الحكومي، تضمن الرقابة وصول الدعم المالي والعيني إلى مستحقيه الفعليين من الفئات الأكثر احتياجاً، وتمنع تسربه عبر قنوات الفساد أو المحسوبية. كما أن صون المال العام من الهدر يوفر الاعتمادات المالية الضخمة اللازمة للارتقاء بالخدمات الأساسية التي تمس حياة المواطن البسيط، كبناء المستشفيات المجهزة، وتطوير المدارس والجامعات، وتوفير الإسكان الاجتماعي،

[9] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، "دليل الحوكمة والمساءلة: دور الأجهزة الرقابية في تعزيز التنمية المستدامة في المنطقة العربية"، نيويورك: منشورات الأمم المتحدة الإقليمية، 2021.

وتوسيع شبكات الحماية الاجتماعية. إن هذا التوجيه العادل والمنضبط للموارد يضمن تكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع، ويعزز من حالة الاستقرار المجتمعي، ويقضي على الجذور العميقة للفقر والبطالة، مما يجعل الرقابة المالية أداة فاعلة لصناعة السلم الاجتماعي.

أما فيما يخص حقوق الأجيال القادمة، فإن الرقابة القانونية تمثل صمام الأمان الذي يحمي المستقبل من جشع الحاضر وسوء إدارته. يتجلى ذلك بوضوح من خلال الرقابة الصارمة على سياسات الاقتراض الحكومي وإدارة الدين العام، حيث تمنع الأجهزة الرقابية تحميل موازنة الدولة بأعباء ديون طويلة الأجل لتمويل مشاريع استهلاكية غير منتجة، مما يقي الأجيال القادمة من تحمل ميراث ثقيل من الديون يعيق تقدمهم. وإلى جانب الشق المالي، تفرض التشريعات الرقابية الحديثة الالتزام بالمعايير البيئية الصارمة، وتلزم الجهات التنفيذية بتقديم دراسات الأثر البيئي لأي مشروع قومي قبل تنفيذه. هذا النهج المؤسسي يضمن عدم استنزاف الموارد الطبيعية الحيوية كالمياه، والمعادن، ومصادر الطاقة، ويمنع التلوث والتدمير البيئي، مع توجيه الاستثمارات نحو البنية التحتية الخضراء.

بذلك، تتجاوز الرقابة القانونية مفهومها الإداري والمحاسبي الضيق لتصبح التزاماً أخلاقياً ووطنياً عميقاً. فهي الآلية الموثوقة التي تضمن أن التطور والنمو الاقتصادي الذي ننشده اليوم لن يكون أبداً على حساب مكتسبات الغد. إن تفعيل هذه الرقابة بقوة، واستقلالية، وحيادية هو السبيل الوحيد لخلق تنمية حقيقية لا تكتفي بتوفير الرفاهية المؤقتة، بل تؤسس لدولة قوية ومستدامة، تفي بكافة حقوق مواطنيها الحاليين، وتصون بأمانة مطلقة نصيب الأجيال القادمة من ثروات وطنهم ومقدراته[10].

[10] بن يونس، مريم، "دور الأجهزة العليا للرقابة المالية في ترقية الإدارة الرشيدة للمال العام والتنمية المستدامة"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عباس لغرور خنشلة، المجلد 7، العدد 2، الجزائر، 2020.ص98.

الخاتمة:

نخلص إلى أن الأداة القانونية للرقابة على المال العام لا تقتصر على كونها مجرد نصوص تشريعية أو إجراءات محاسبية جامدة، بل هي ركيزة استراتيجية ومحرك أساسي لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الشاملة. لقد أثبتنا من خلال تحليل الإطار القانوني والمؤسسي أن تكريس مبادئ الشفافية والمساءلة، وتفعيل دور الأجهزة الرقابية المستقلة، يمثلان الضمانة الحقيقية لحماية ثروات الأمة من الهدر والفساد.

إن الترابط العضوي بين الرقابة الصارمة والتنمية يتجلى في توجيه الوفورات المالية نحو قطاعات حيوية كالصحة والتعليم والبنية التحتية، مما يعزز الاستدامة الاقتصادية ويحقق العدالة الاجتماعية. وعلاوة على ذلك، فإن صون المال العام بقوة القانون هو التزام وطني وأخلاقي يضمن تلبية احتياجات الجيل الحاضر، مع الحفاظ التام على حقوق ومكتسبات الأجيال القادمة في بيئة سليمة. لذا، بات التحديث المستمر للتشريعات وسد الثغرات القانونية ضرورة حتمية لبناء منظومة رقابية قادرة على استيعاب المتغيرات، لتشكل درعاً واقياً وبوصلة توجه مسار الدولة نحو الازدهار الشامل للجميع.

النتائج:

- تلازم الرقابة والتنمية، أثبتت الدراسة وجود ارتباط عضوي وثيق لا يقبل التجزئة بين فاعلية الرقابة القانونية الصارمة على المال العام، وبين القدرة الفعلية للدولة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
- تطور المفهوم الرقابي، تبين أن الرقابة الحديثة لم تعد مجرد تدقيق محاسبي روتيني لاكتشاف الأخطاء، بل تحولت إلى أداة توجيه استراتيجية تضمن كفاءة الأداء الحكومي وتوجه الموارد نحو الأولويات الوطنية.
- فجوات تشريعية، بالرغم من تعدد القوانين واللوائح، لا تزال هناك فجوات واضحة تعيق الأجهزة الرقابية عن ممارسة دورها الاستباقي بالشكل الأمثل لمواكبة التحديات المعاصرة.

التوصيات

- تحديث المنظومة التشريعية، نوصي المشرع بضرورة الإسراع في تعديل القوانين لتوسيع صلاحيات الأجهزة الرقابية، بحيث تشمل "رقابة الأداء" وتقييم العوائد الفعلية للإنفاق، وليس الاكتفاء بالمراجعة المستندية المعتادة.
- تعزيز الاستقلالية والرقمنة، يجب توفير ضمانات دستورية لترسيخ الاستقلال التام للأجهزة الرقابية مالياً وإدارياً، مع ضرورة التحول الرقمي الكامل للإدارة المالية واستخدام التكنولوجيا الحديثة لسد منافذ الفساد وتعزيز الشفافية.
- حاسة حقوق الأجيال القادمة، ندعو إلى إلزام كافة الجهات الحكومية قانونياً بتقديم "دراسات الأثر البيئي والاقتصادي طويل الأجل" كشرط إلزامي قبل إقرار المشاريع القومية، لضمان عدم استنزاف الموارد الطبيعية والمالية، وحفظ حقوق الأجيال المتعاقبة في بيئة تنموية مستدامة وآمنة.

المراجع:

1. المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الإنتوساي)، "مقاربات الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في مراجعة أهداف التنمية المستدامة"، فيينا: الأمانة العامة للإنتوساي، 2019.

https://www.intosai.org/ar/documents

2. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، "دليل الحوكمة والمساءلة: دور الأجهزة الرقابية في تعزيز التنمية المستدامة في المنطقة العربية"، نيويورك: منشورات الأمم المتحدة الإقليمية، 2021.

https://www.undp.org/ar/arab-states/publications

3. بن يونس، مريم، "دور الأجهزة العليا للرقابة المالية في ترقية الإدارة الرشيدة للمال العام والتنمية المستدامة"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عباس لغرور خنشلة، المجلد 7، العدد 2، الجزائر، 2020.

https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/408

4. الشمري، حامد، "دور الرقابة المالية في الحد من الفساد الإداري والمالي وانعكاساته على التنمية المستدامة"، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد 119، بغداد، 2019.

https://www.iasj.net/iasj/journal/12

5. بعلي، محمد الصغير، "الرقابة على أعمال الإدارة وحماية المال العام: دراسة قانونية تحليلية"، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2018.

https://search.mandumah.com/Record/924855

6. العطية، عبد القادر، "ترشيد الإنفاق العام ودوره في تحقيق الاستدامة الاقتصادية"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 28، العدد 134، بغداد، 2022.

https://www.iasj.net/iasj/journal/15

7. سليمان، مصطفى عبد الفتاح، "الحماية الجنائية للمال العام في ضوء تشريعات مكافحة الفساد وتأثيرها على استدامة الموارد"، القاهرة: دار النهضة العربية، 2017.

https://search.mandumah.com/Record/1025412